الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL
A/34/160
S/13216
3 April 1979
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٢٤ و ٢٥ من القائمة الأولية *
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
للعراق لدى الأمم المتحدة

يشرفني ، بصفتي ممثلا للبلد المضيف لمؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب ، ان أرفق طيه نسخة من النص الكامل ، الصادر في بغداد بتاريخ ٣١ اذار/مارس ١٩٧٩ ، لقرارات مجلس جامعة الدول العربية الذى عقد على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب .

وأرجو التكرم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البندين ٢٤ و ٢٥ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن . كما أود أن أوجه عناية سعادتكم الى الفقرة المعنونة " ثامنا" من النص المذكور التي جاء فيها ما يلي :

" يطلب الى الأمم المتحدة نقل مقار مكاتبها الاقليمية التي تخدم المنطقة العربية من جمهورية مصر العربية الى أية عاصمة عربية أخرى " .

(توقيع) صلاح عمر العلي
الممثل الدائم

* A/34/50 .

المرفـــق

قرارات مجلس الجامعة العربية لاجتماعـــات
وزراء الخارجية والاقتصاد والماليـة العـــرب

لما كانت حكومة جمهورية مصر العربية قد تجاهلت قرارات مؤتمرات القمة العربية ولا سيما قرارات المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط ، وتجاهلت في الوقت ذاته قرارات مؤتمـــر القمة العربي التاسع وبخاصة دعوة الملوك والرؤساء والأمراء العرب ، بعدم توقيع أية اتفاقية للصلـــح مع العدو الصهيوني ، فأقدمت بتاريخ ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٩ على توقيع معاهدة صلح معه فخرجت بذلك من الصف العربي واختارت بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الامريكية أن تقف مع العدو الصهيونـي في موقع واحد وتصرفت بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي الصهيوني ، وانتهكت حقوق الأمة العربيـة وعرّضت مصير الأمة ونضالها وأهدافها الى الأخطار والتحديات التي تهددها ، وتخلت عن واجبهـــا القومي في تحرير الأراضي العربية المحتلة وبخاصة القدس وفي استعادة الحقوق الوطنية الثابتـــة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حق العودة ، وحق تقرير المصير ، واقامة الدولة الفلســـطينية المستقلة على ترابه الوطني .

وحفاظا على التضامن العربي ووحدة الصف في سبيل الدفاع عن قضية العرب المصيريـــة ، وتقديرا لنضال الشعب العربي في مصر وتضحياته من أجل القضايا العربية ، وقضية فلسطين بالذات ، وتنفيذا للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد من ٢ — ٥ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ .

وبدعوة من حكومة الجمهورية العراقية ، عقد في بغداد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب من ٢٧ اذار/مارس ١٩٧٩ الى ٣١ اذار/مـــارس ١٩٧٩ . وقد تدارس المجلس في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع آخر التطورات المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني وبخاصة بعد توقيع حكومة مصر العربية على اتفاقية الصلح مع العدو الصهيوني بتاريـــخ ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٩ .

قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية العرب ما يلي :

١ — (أ) سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا ،

(ب) التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ، على أن تتخـــذ الحكومات العربية الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه التوصية خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريـــخ صدور هذا القرار وفقا للاجراءات الدستورية النافذة في كل قطر .

٢ — اعتبار تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية نافذا من تاريخ توقيـــع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني ، ويعني ذلك حرمانها من جميع الحقـــوق المترتبة على عضويتها .

٣ - (أ) أن تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقرا مؤقتا لجامعة الدول العربية والأمانة العامة والمجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية الدائمة اعتبارا من تاريخ التوقيع على المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيوني وابلاغ جميع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية بذلك، وبأن التعامل مع الجامعة يتم مع أمانتها في المقر الجديد المؤقت ،

(ب) مناشدة حكومة الجمهورية التونسية تقديم المساعدات الممكنة لتسهيل اقامة مقر الجامعة المؤقت وموظفيها ،

(ج) تشكيل لجنة من ممثلي كل من العراق ، سوريا ، تونس ، الكويت ، السعودية ، الجزائر ، بالاضافة الى ممثل عن الأمانة العامة بهدف تنفيذ أحكام هذا القرار ، والسعي لدى الدول الأعضاء لتقديم المساعدات التي تطلبها ، وتخول اللجنة كافة صلاحيات مجلس الجامعة التي يتطلبها تنفيذ هذا القرار بما في ذلك حماية كافة ممتلكات الجامعة وأرصدتها ، ووثائقها وسجلاتها واتخاذ التدابير اللازمة ضد أى اجراء قد تتخذه الحكومة المصرية لعرقلة نقل مقر الجامعة أو المس بحقوقها وممتلكاتها ، على أن تنجز مهمتها بالانتقال الى المقر المؤقت خلال مدة شهرين من تاريخ هذا القرار قابلة للتمديد لمدة شهر آخر بقرار من اللجنة وأن تقدم اللجنة تقريرا عن انجازها مهمتها الى أول اجتماع قادم لمجلس الجامعة العربية ،

(د) يوضع تحت تصرف اللجنة مبلغ قدره خمسة ملايين دولار لمواجهة نفقات النقل ويسحب هذا المبلغ من مختلف الأرصدة الدائنة للصندوق ، وللجنة الحق في أن تصرف المبالغ التي تزيد عن ذلك عند الضرورة ، ويكون الانفاق لهذا الغرض باشراف اللجنة أو من تخوله على أن تسدد النفقات من قبل الدول الاعضاء كل بنسبة مساهمتها السنوية في ميزانية الجامعة ،

(هـ) نقل موظفي الأمانة العامة للجامعة الذين يمارسون أعمالهم عند صدور هذا القرار من المقر الدائم الى المقر المؤقت خلال المدة المحددة في الفقرة (٣ - (ج)) من هذا القرار . وتخول اللجنة المشار اليها في الفقرة الثالثة أعلاه صلاحية دفع تعويضات مالية لهم تتناسب ومستوى المعيشة في المقر الجديد ، وتسوية أوضاعهم لحين وضع نظام دائم بذلك .

٤ - أن تقوم المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية العربية المتخصصة المدرجة في القائمة المرفقة رقم (١) باتخاذ التدابير اللازمة لتعليق عضوية مصر فيها ونقل مقار ما هو مقيم منها في مصر الى دول عربية أخرى بصورة مؤقتة وذلك على غرار ما يتم بشأن الأمانة العامة للجامعة . وتجتمع المجالس والهيئات التنفيذية لتلك المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات فورا لتنفيذ هذا القرار خلال فترة لا تتجاوز الفترة المحددة في الفقرة (٣ - (ج)) أعلاه .

٥ - العمل على تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية لانتهاكها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني .

٦ - استمرار التعامل مع شعب مصر العربي الشقيق ومع أفراده ، عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني .

٧ - قيام الدول الأعضاء بابلاغ جميع الدول الأجنبية موقفها من المعاهدة المصرية - الاسرائيلية والطلب اليها بعدم دعم هذه المعاهدة لما تشكله من اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية وتهديد للأمن والسلام في العالم .

٨ - ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

٩ - اعتبار التدابير المتخذة في هذا القرار مؤقتة وتلغى بقرار من مجلس الجامعة فور زوال الظروف التي بررت اتخاذها .

١٠ - أن تقوم الدول العربية باصدار التشريعات والقرارات والاجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذا القرار .

كما قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب:

أولا - ايقاف تقديم أية قروض أو ايداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات مالية أو عينية أو فنية من قبل الحكومات العربية أو مؤسساتها الى الحكومة المصرية ومؤسساتها وذلك اعتبارا من توقيع المعاهدة .

ثانيا - حظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية القائمة في نطاق الجامعة العربية والتعاون العربي المشترك الى الحكومة المصرية ومؤسساتها .

ثالثا - امتناع الحكومات أو المؤسسات العربية عن اقتناء السندات والأسهم والأذونات وقروض الدين العام التي تصدرها الحكومة المصرية ومؤسساتها المالية .

رابعا - تبعا لتعليق عضوية الحكومة المصرية في الجامعة العربية ، تعلق عضويتها أيضا في المؤسسات والصناديق والمنظمات المنبثقة عنها وتوقف استفادة حكومة مصر ومؤسساتها منها ، ونقل ما هو مقيم منها في مصر الى دول عربية أخرى بصورة مؤقتة (مرفق رقم ٢) .

خامسا - نظرا لما احتوته المعاهدة المصرية - الاسرائيلية المشؤومة وملحقاتها من التزام مصر ببيع النفط الى اسرائيل تمتنع الدول العربية عن تزويد مصر بالنفط ومشتقاته .

سادسا - منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني .

سابعا - المقاطعة الاقتصادية :

(أ) تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها واحكامها على الشركات والمؤسسات والافراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة او غير مباشرة مع العدو الصهيوني ، ويناط بمكتب المقاطعة تنفيذ هذه المهام .

(ب) يشمل حكم الفقرة (أ) الأعمال الفكرية والاقتصادية والفنية التي تروج للتعامل مع العدو الصهيوني أو التي لها صلة بمؤسساته .

(ج) تؤكد الدول العربية على أهمية استمرار التعامل مع المؤسسات الخاصة الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع العدو الصهيوني وتشجيعها على العمل والنشاط في البلاد العربية التي تعنى بها .

(د) تؤكد الدول العربية على أهمية رعاية مشاعر أبناء شعب مصر العربي العاملين والمتواجدين في البلدان العربية ورعاية مصالحهم وتعزيز انتمائهم القومي للعروبة .

(هـ) تعزيز دور المقاطعة العربية وأحكام طوقها في هذه المرحلة ، وتأكيدا للاجماع العربي في الالتزام الكامل بأحكامها ، يوكل مؤقتا الى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية القيام بالاشراف المباشر على المكتب الرئيسي للمقاطعة في دمشق ويمنح الصلاحيات اللازمة لاعادة تنظيم الجهاز المذكور ودعم وتقديم المقترحات الخاصة بتطوير المقاطعة اسلوبا ومضمونا ونطاقا على أن يرفع بذلك تقريرا الى أول اجتماع لمجلس الجامعة .

ثامنا — يطلب الى الأمم المتحدة نقل مقار مكاتبها الاقليمية التي تخدم المنطقة العربية من جمهورية مصر العربية الى أية عاصمة عربية أخرى وتقوم الدول العربية بعمل جماعي لتحقيق هذا الهدف .

تاسعا — تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بدراسة وضع المشاريع العربية المشتركة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية مصالح الأمة العربية بما ينسجم مع أهداف هذه القرارات . وتتقدم الأمانة العامة بمقترحاتها الى مجلس جامعة الدول العربية في أول اجتماع له .

عاشرا — مواجهة المخطط الصهيوني بوضع استراتيجية عربية للمواجهة الاقتصادية لاستثمار عناصر القوى الذاتية العربية والتأكيد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بمختلف مداخله وتعزيز التنمية العربية المشتركة والتنمية القطرية ضمن المنظور القومي والتوسع في قيام المشروعات العربية المشتركة التي تخدم هدف التحرير والتطور والتكامل الاقتصادي العربي وتعزيز القائم منها وتطوير سلاح المقاطعة الاقتصادية العربية اسلوبا وتنظيما ومضمونا بالاضافة الى تنويع العلاقات الدولية وتعزيزها مع الدول النامية . وتتولى الامانة العامة للجامعة العربية بشكل عاجل تقديم الدراسات الخاصة باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الى المجلس الاقتصادي العربي في دورته القادمة تمهيدا للدعوة الى عقد مؤتمر اقتصادي عربي قادم .

حادى عشر — تكليف اللجنة الوارد ذكرها في المادة (٣ — ج) من قرارات السادة وزراء الخارجية العرب للاشراف على تنفيذ هذه القرارات وتكلف بتقديم تقرير متابعة الى مجلس الجامعة في أول اجتماع له .

ثاني عشر — تتولى الدول العربية اصدار القرارات والتشريعات واتخاذ الاجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذه القرارات .

ثالث عشر — تعتبر هذه الاجراءات التي اتخذها وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الحد الأدنى من الاجراءات لمواجهة أخطار المعاهدة ويترك للحكومات افراديا اتخاذ ما تراه ضروريا اضافة لها .

رابع عشر — يدعو وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الأمة العربية في كافة أقطارها الى مساندة الاجراءات الاقتصادية المتخذة ضد العدو الصهيوني والنظام المصرى .

— — — — —